مجلة القطاع الهندسى لجامعة الأزهـر

JAUES

Journal of Al Azhar University Engineering Sector

ISSN: 1110-640

السيد الدكتور/ عمرو عبدا لله عبدا لعزيز
كلية الهندسة – جامعة عين شمس
القاهرة – جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أنهى لسيادتكم بأن بحثكم المقدم للمجلة تحت عنوان :

## تنمية المجتمعات العمرانية والاتجاهات الحديثة لمؤشرات قياسها

قد تم قبوله للنشر في مجلة القطاع الهندسي لجامعة الأزهـر ، وسوف سنوافى سيادتكم بنسخة مـن عدد المجلة بعد الطبع بمشيئة الله .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

تحريرا في ١٢ / ٩ / ٢٠٠٧

عميد الكلية و رئيس التحرير

أ.د. السعيد عبد العزيز عثمان

Faculty of Engineering, Al Azhar University
Nasr City 11371, Cairo
Egypt

كلية الهندسة – جامعة الأزهـر
مدينة نصـر – القاهـرة – الرمز البريدي ١١٣٧١
جمهورية مصـر العربيـة

Tel : + (202) 4029873 Fax: + (202) 2601706 E-mail: msherif@asrt.sci.eg

Web site: http://www.joinme.net/msme/AUEJ.html

# تنمية المجتمعات العمرانية والاتجاهات الحديثة لمؤشرات قياسها

**أ.د / شفق العوضي الوكيل**
كلية الهندسة – جامعة عين شمس

**أ. م.د. / عمرو عبدالله عبدالعزيز**
كلية الهندسة – جامعة عين شمس

**م/ ايمن محمد مصطفي**
الجهاز القومي للتنسيق الحضاري

**Abstract**:
As communities and local governments have become increasingly concerned about quality-of life issues, community indicators became a widely used tool to measure the status of the quality of life and progress being made toward improving it. Indicators provide a tool to understand and address community issues from a holistic and outcomes-oriented perspective. They are useful, within the context of an overall community- improvement process, both as a planning tool, based on a community's vision, and as an evaluation tool to measure progress on steps taken toward improvement. Their usefulness is maximized when they are both directly tied to public-policy and budget decision making and when the community feels a sense of ownership of the indicators through direct citizen involvement with them. This research summarizes the change of development concept, major approaches and issues in the national and international community-indicators movement.

**الكلمات المفتاحية** : التنمية- التنمية العمرانية – مؤشرات التنمية

**مقدمة** :
تعتبر تنمية المجتمعات العمرانية عملية ديناميكية دائمة التبدل والتغير ، وتنعكس هذه الطبيعة المتغيرة علي معدلات النموبها ، مما يؤثر تأثيرا مباشرا علي فرص النجاح او الفشل في تحقيق الأهداف المنشودة من تلك التجمعات ، وفي إطار هذا المفهوم تظهر أهمية وجود مؤشرات لقياس كفاءة تنمية التجمعات العمرانية في أداء دورها خلال مراحل النمو علي فترات زمنية ثابتة ، للخروج بنتائج توضح جودة الحياة في هذه التجمعات ومدي قدرتها علي تحقيق أهدافها ، حيث تنعكس هذه المؤشرات علي قرارات التنمية وتعمل علي توجيهها في المسار الصحيح .

**الاطار العام للبحث** :
يركزالبحث علي مسألة الاتجاهات الحديثة لتنمية المجتمعات العمرانية ومؤشرات قياسها من خلال التعرف على الأبعاد النظرية والفلسفة الفكرية لمفهوم التنمية ومقوماتها من جهة ومتطلبات إعداد وتنفيذ برنامج قياسها من جهة اخري.

**هدف البحث** :
يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل وفهم الاتجاهات الحديثة لمؤشرات قياس التنمية للمجتمعات العمرانية واهميتها في بيان ورصد مدي تقدم هذه المجتمعات نحو تحقيق اهدافها .

**أسئلة البحث** :
1- كيف تغير مفهوم التنمية في ظل التغيرات العالمية في القرن العشرين ؟
2- ماهي اهمية ومكانة التنمية العمرانية كاحد عناصر التنمية الشاملة ؟
3- من الذي يتحمل مسئولية التنمية وهل هي قضية اجتماعية ؟
4 - دراسة مقارنة للاتجاهات الحديثة لمؤشرات قياس التنمية ؟
5 - ماهي النتائج والدروس من الخبرة العالمية الحديثة في تنمية المجتمعات العمرانية ؟

**منهجية البحث** :
اعتمد الباحث على المنهج التحليلى المقارن بالنسبة للدراسات السابقة للاتجاهات الحديثة لقياس التنمية ومؤشراتها .

## 1- التغيرات العالمية في القرن العشرين وعلاقتها بالتنمية :
يعيش العالم اليوم بدايات القرن الواحد والعشرين ، ويسود مناخ ثقافي يركز علي تامل وتحليل خبرة القرن العشرين من ناحية ، ويتجه الي محاولة استشراف المستقبل من ناحية اخري ،ذلك ان سقوط التجربة السوفيتية علي وجه الخصوص ،يعد اعلانا مدويا بفشل استراتيجيات التنمية التي قامت علي اساس التخطيط المركزي الجامد ،وتاييدا مباشرا للتنمية التي تقوم علي اساس الاقتصاد الحر وحرية السوق.الامر الذي دعا عديدا من دول العالم الثالث الي ان تعيد النظر في توجهات التنمية ، وان تخفف من سلبيات التخطيط المركزي الجامد،ويمكن القول ان هذه التحولات الكبري التي اثرت في توجهات التنمية في مختلف بلاد العالم ، قد ضاعف من اثارها تعمق موجات العولمة الاقتصادية التي تريد فتح الاسواق بلا حدود ، وتدفق تجارة السلع والخدمات والمعلومات بغير قيود . وربما كان انشاء مؤسسة التجارة العالمية ابلغ رمز لهذا الاتجاه، الذي يؤثر تاثيرا عميقا علي التنمية ، في اتجاهاتها ومردودها واثارها الاجتماعية علي كل الطبقات في انحاء العالم المختلفة(3).

### 1-1 - مفهوم التنمية :
برز مفهوم التنمية بصورة اساسية منذ الحرب العالمية الثانية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة علي عملية احداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكسابه القدرة علي التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده. انتقل بعد ذلك مفهوم التنمية الي حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بالتطوير للبلدان غير الاوروبية تجاه الديمقراطية.
وتطور مفهوم التنمية لاحقا ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فاصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعي لرفع مستوي الثقافة في المجتمع، والتنمية البيئية تسعى إلى الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك مواردها بصورة سليمة.كذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف الي تطوير التفاعلات المجتمعية بين اطراف المجتمع(2). منها ما ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية للامم المتحدة الذي أُعتمد ونشر في 4 كانون الأول/ 1986م, والذي يعتبر أن التنمية هي :
"*عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة, في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها*"(1). بالاضافة الي ذلك ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوي معيشته وتحسين اوضاعه في المجتمع.
وبشكل اوضح يمكن تعريف *التنمية بانها محاولة استخدام كافة الموارد والامكانيات المتاحة والممكنة طبيعية وبشرية بصورة تستهدف الرفاهية للانسان في المحيط الحيوي*

ولكي تنجح عملية التنمية يجب ان تتم في اطار خطة شاملة مبنية علي اساس التكامل بين اشكال التنمية الثلاثة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية العمرانية(2,3).

**2-1 - التنمية العمرانية** :
يقصد بالتنمية العمرانية الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الاساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الاساسية وذلك في اطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية واهدار مواردها.
وترجع اهمية ومكانة التنمية العمرانية الي كونها تحتل المرتبة الاولي في حجم الاستثمارات واضافة الي انها تستحوذ علي اهتمام كبير داخل المجتمع. كما تاتي اهميتها ايضا من كونها المحرك الرئيسي لكثير من الانشطة الاقتصادية الاخري والصناعات المرتبطة بها بالبناء والتشييد والعمران(2).

**3-1- استراتيجيات التنمية :**
في ضوء المتغيرات العالمية ، تحاول العديد من البلاد العربية صياغة استراتيجية شاملة للتنمية ، وهي استراتيجية علي ابواب الانطلاق ، خصوصا بعد ان بدات مرحلة الاصلاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية ، محاولة الاستفادة من الخبرة التاريخية في مجال التنمية التي استمرت نصف قرن ، بالاضافة الي تراكم من الخبرة العالمية ، وهي المحاولات التي تسعي للاجابة علي العديد من التساؤلات الاتية :
- المقصود بالتنمية الشاملة والمستدامة في ضوء التعريفات المختلفة الدولية والاقليمية والوطنية، ومدي قدرة مؤسسات التنمية في المجتمع العربي الرسمية وغير الرسمية علي ان تتبني استراتيجية تنموية شاملة نابعة من الداخل وتستجيب لاحتياجاته ، وان تتفاعل ايجابيا مع ماهو موجود علي المسرح الاقليمي والدولي من مؤثرات تتجاوز النماذج التنموية التي قد تفرض من الخارج.
- مفهوم مؤسسات التنمية ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة الذي لا يجب ان يختصر في مجرد قانون ومبني ومجلس ادارة، بقدر ضرورة تحوله الي تراكم معرفي وثقافة في الممارسة ومدي نجاح العالم العربي في بناء مؤسسات بعيد عن مؤسسات الفرد الواحد ، خاصة المنظمات و مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام.
- قضية الموارد مع غياب ثقافة التسويق والانتاج عن انشطة المنظمات الاهلية ، وما يمكن ان توفره لها من موارد.
- مشكلة النهوض براس المال الاجتماعي ، وكيفية تنميته وتفعيله في المجتمعات العربية.
وقد ساهم الجدل الاجتماعي حول تلك القضايا علي امتداد سنوات عديدة في بروز اهمية التاكيد علي البعد الاجتماعي للتنمية ، فقد ساد في وقت من الاوقات مفهوم مختزل للتنمية ، يركز علي اساس البعد الاقتصادي ودون اهتمام واضح بالبعد الاجتماعي ، ولعل هذا الاعتبار هو الذي دعا دوائر التنمية في العالم الي صياغة مفاهيم جديدة ، من اهمها مفهوم" التنمية البشرية " الذي تتبناه الامم المتحدة والذي يركز علي توسيع الاختيارات وفرص الحياة امام الناس. فبعد مقررات قمة البرازيل وجوهانسبرج اصبح صناع القرار في عالمنا العربي اكثر قبولا لمفاهيم التنمية الشاملة ، خاصة وان هناك العديد من المشروعات اعطت نتيجة ايجابية سواء في المجالين السياسي والاقتصادي واذا كان هناك تنام للوعي باهمية البعد الاجتماعي للتنمية لدي القيادات السياسية ، فانه يبقي امامنا مهمة اساسية هي تعميق هذا الوعي ، ونشره بين المستويات المختلفة لصناع القرار والقيادات التنفيذية في المجالات المختلفة . بل بين المواطنين بشكل عام ، وتلك ايضا احد مهام المجتمع المدني وذلك لبناء وعي اجتماعي عام بتحديات التنمية ، والكيفية التي يمكن بها مواجهة هذه التحديات بسياسات رشيدة في مجال الاستهلاك والانتاج ، وفي ميادين العمالة والبطالة والاستثمار والادخار(3).

**4-1- التنمية قضية اجتماعية :**
في ضوء الاعتبارات السابقة والتساؤلات السابقة ، يمكن التاكيد علي ان التنمية قضية اجتماعية شاملة تمس الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.والبعد الثقافي علي وجه الخصوص في العالم العربي والاسلامي له اهمية قصوي ،لان الامر يتعلق بالهوية والمصالح والوجود وايضا في بناء ثقافات المواطنة وتجاوز حالة الانسان الفرد المنتمي لقبيلة او العضو في طائفة الي الانسان المواطن الذي اصبحت العلوم الاجتماعية تضيف اليه مفهوما جديدا هو الفعل . اذا اردنا تفعيل مجتمعاتنا علينا ان ننظر للانسان كمواطن فاعل وخلاق ومبتكر وتجاوز حالة الفرد السلبي المتلقي الاوامرمن فوق الي المواطن الفاعل المنتج المشارك حتي يصبح هو مفتاح نجاح عملية التنمية لانه يستخدم قدراته الذهنية في مواجهة المشكلات ، يقول دانيال بل " ان الدولة اليوم باتت اكبر من ان تحل المشكلات الصغيرة واعجز من ان تحل المشكلات الكبيرة" . اما في المجال السياسي فهناك اهمية لتوسيع المشاركة السياسية الي اقصي مدي ذلك انه من خلال المشاركة ، تستطيع فئات الشعب المختلفة ان تسهم في الصياغة الرشيدة لصنع القرار التنموي ، حتي لا تاتي من قبل مجموعة محددة من المسئولين ، بما قد يؤدي الي تجاهل مطالب واحتياجات بعض الفئات الاجتماعية الاخري ، فالمشاركة السياسية هي عملية اعادة توزيع السلطة والاتجاه السائد في العالم هو نمو العلاقات الافقية علي حساب العلاقات التراتيبية وعلي ذلك يمكن القول ان التنمية الشاملة وثيقة الصلة بالاصلاح السياسي الذي يركز علي الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان(3,4).

**5-1- مسئولية التنمية :**
مضي الزمن الذي كانت فيه الدولة تقوم بكل اعباء التنمية تخطيطا و تنفيذا ومتابعة ، فقد اثبتت الخبرة التاريخية ان التنظيم الاقتصادي الذي يقوم علي التخطيط المركزي الجامد قد فشل في تحقيق اهداف التنمية البشرية.
واذا كانت الخبرة الدولية اثبتت ان مراعاة البعد الاجتماعي مسالة اساسية في ميدان التنمية فان ذلك يدعونا الي تطبيق السياسة نفسها ونحن في بداية مرحلة الانطلاق.
وقيام الدولة بدور اساسي في عملية التنمية لايعني انفرادها بجهود التنمية ،ذلك انه بالاضافة الي الي الاسهامات البارزة للقطاع الخاص لابد لمؤسسات المجتمع المدني المتعددة وخصوصا الجمعيات التطوعية والاحزاب السياسية ان تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال . وقد لوحظ في السنوات الاخيرة وعلي مستوي العالم – امتداد شبكات الجمعيات التطوعية وتعمقها وامتداد نشاطها الي ميادين غير مسبوقة خصوصا في مجال التنمية واصبحت هناك علاقات وثيقة بين هذه الشبكات الدولية والشبكات المحلية لهذه الجمعية بحيث يصح القول ان مشاركة هذه الجمعيات اصبحت شرطا اساسيا في عملية التنمية بالاضافة الي الدولة.
وهناك العديد من التجارب الناجحة التي تعكس مجالات شديدة التنوع يمكن من خلالها للجمعيات التطوعية ان تساهم في جهود التنمية ويمكن الاستفادة من هذه التجارب ومحاولة الابتكار وابداع نموذج خاص وملائم فلا يمكن للمجتمع ان ينمو بدون ان يبتكر نماذجه ووسائله الخاصة فعند تناول التجارب التنموية لايمكن الفصل التعسفي نظريا بين النظري والعملي ، وبين المفاهيم والافكار والتطبيق العملي لها ، النظريات لاتنتج لكي تطبق حرفيا لكن ليعاد انتاجها علي ارض الواقع ، لذلك من المهم عند تقييم التجارب التنموية ، الاهتمام بالاطر والسياق والاليات والاساليب التي تسهم في تحقيق عملية التنمية الشاملة للمجتمع علي مختلف مستوياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وبهذا المنطق تصبح التجارب الناجحة بما تقدمه وما يمارس من حولها من نقد وتقييم دليلا يمكننا من خلاله التوصل الي افضل الاطر والاليات لنجاح عملية التنمية(3).

**2- <u>قياس التنمية</u> :**
أصبحت مؤشرات المجتمع تستخدم على مستوى واسع باعتبارها أداة لقياس التنمية وحالة جودة الحياة ومدى التقدم المحرز لتحسينها، وذلك بسبب إزدياد الإهتمام بقضايا جودة الحياة على مستوى المجتمعات و الحكومات المحلية. تقدم المؤشرات وسيلة لقياس وتعريف قضايا المجتمع من منظور أشمل و معتمد على النتائج المطلوبة. ففى سياق عملية تنمية المجتمع نجد أن المؤشرات مفيدة بإعتبارها أداة تخطيط مبنية على رؤية المجتمع و كذلك بإعتبارها أداة تقييم لقياس التقدم فى الخطوات المتخذة للتحسين. وتتعاظم فائدتها عندما يتم ربطها بالسياسة العامة وإتخاذ قرارات الميزانية وكذلك عندما يشعر المجتمع بإمتلاكه للمؤشرات عن طريق مشاركة المواطنين فيها(8,9).

**2-1- مفهوم مؤشرات التنمية** :
علي الرغم من الاستعمال المكثف في الادبيات لمصطلح مؤشر فانه لايبدو معرفا بشكل وافي فالقواميس تعرف المؤشر بانه "الذي يشير الي شئ اخر" لكن بالاستعمال الفعلي كثيرا ما يتم الخلط بين الاحصاءات والمتغيرات والمؤشرات.
ولكي يسمي متغير اقتصادي او اجتماعي " مؤشر تنمية " عليه ان يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية او حالتها. ويمكن للمؤشر ان يشكل قياسا مباشرا وكاملا لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار ان الجانب الذي يقيسه هو هدف التنمية او عنصر من عناصرها. وعندما يكون هذا الهدف او العنصر غير قابل للقياس، فان المؤشر يخدم بالدرجة الاولي الاشارة ،بافضل ما يمكن لهذا الهدف او العنصر. مثال ذلك ان دليل وفيات الاطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوي الصحة العامة(9,5).
وتتمثل الإتجاهات و القضايا الأساسية فى حركة المؤشرات المجتمعية القومية والعالمية فيمايلي :

**2-2- حركة مؤشرات المجتمع Community indicators movement**
منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضى حدث توسع سريع فى حركة مؤشرات المجتمع، وقد نشأت من نقاط بدء مختلفة ومتنوعة.
احتفظت أربع حركات فرعية بهويات متميزة فى بعض الجوانب بسبب اختلاف أصولها و افتراضاتها وأهدافها وتتمحور القوى المحركة لهذه الإختلافات حول قضايا رئيسية هى:

- اختيار المفهوم المستخدم لتعريف رفاهية و تقدم وتحسن المجتمع لإستخدامه فى مشروع المؤشرات.
- اختيار المنظمة الراعية لمشروع المؤشرات إما من الحكومة المحلية أو من المجتمع الأشمل.
- تعريف هدف مشروع المؤشرات، إما أن يكون هدفه إظهار و إيضاح والعمل مع رؤية المجتمع الحالية لرفاهيته و تحسنه أو أن يكون الهدف هو مطالبة المجتمع بتعديل رؤيته بناء على مفاهيم بديلة او خارجية للرفاهية.

ونفصل هنا لكل من الحركات الفرعية الأربعة مع الإشارة الى القضايا المذكورة أعلاه:

**2-3- مؤشرات جودة الحياة : Quality-of-life indicators**

بدأت بجاكسونفيل، فلوريدا، بواسطة مجلس مجتمع جاكسونفيل (JCCI) فى 1985 حيث بدأ هذا الإتجاه بإستخدام نفس مبدأ المؤشرات الإقتصادية التى كانت موجودة فى ذلك الوقت مع الرغبة فى توسيعها حتى تشمل مؤشرات لكل الجوانب الأخرى من جودة حياة المجتمع وتأثر بشدة بالآراء بعيدة الرؤية الخاصة بالرئيس التنفيذى ل (JCCI) فى ذلك الوقت – ماريان شامبرز – و كذلك بآراء المفكرالمستقبلى المعروف عالمياً هازل هندرسون.

وإلى جانب تأييدها للمقاييس التى تتجاوز المؤشرات الإقتصادية التقليدية إلا أنهم نقدوا المؤشرات الإقتصادية نفسها وذلك لسببين الأول أن البعض منها يعد إيجابياً بالنسبة للمعاملات المالية من أجل جودة الحياة بينما يعد البعض الآخر بلا جدال سلبياً (مثل المال الذى أنفق على تنظيف البيئة بينما كان من الأفضل منع التلوث من البداية). كذلك فهى لا تأخذ فى الإعتبار الأنشطة غير المادية، مثل الأعمال المنزلية والتطوعية والتى تعد بلا جدال إيجابية بالنسبة لجودة الحياة. تعرض الناتج المحلى الإجمالى على المستوى القومى (GDP) لكثير من النقد المباشر وظهرت حديثاً العديد من الجهود لإيجاد بدائل أكثر إيجابية لجودة الحياة على المستويين المحلى والقومى وأولى هذه الجهود كانت دليل التقدم الحقيقى (GPI) الذى طور بواسطة منظمة إعادة تعريف التقدم(14) .

وقد تأثرت أيضاً JCCI بشريكها الأساسى فى مؤشرات المجتمع وهى غرفة التجارة بجاكسونفيل. وفى دورة أعمالها الخاصة بالأنشطة الإقتصادية وجدت غرفة التجارة أن المدراء التنفيذيون المحتمل ق يامهم بأعمال كانوا يوجهون أسئلة محددة حول جودة التعليم، علاقات الأجناس ، الجودة البيئية، كفاءة القوة العاملة، فرص استثمار الأموال والبنية التحتية. وهؤلاء المدراء كانوا يطلبون معلومات قياسية عن جودة الحياة بالساحل الشمالى لفلوريدا ، والتى لم تكن متاحة فى ذلك الوقت. وفى غضون ذلك، كانت JCCI وهى منظمة مجتمعية المنشأ غير ربحية تسعى إلى تحسين المجتمع من خلال التأييد والتعليم المباشر للمواطنين، كانت تسعى الى طرق لفهم وقياس تقدم المجتمع فى مجموعة عريضة من القضايا التى تهمها. وقد أدى تجمع كل هذه الحاجات الى تطوير أول مشروع مؤشرات لجودة الحياة بواسطة قوة من المواطنين المتطوعين تحت قيادة JCCI وبمشاركة وتمويل من الغرفة.

ومنذ عام 1985 وعلى مدى السنوات قام JCCI بتحديث مؤشراته سنوياً، وتطوير مجموعة مؤشراته عدة مرات، وتوسيع نطاق الأهداف المتعلقة بهذه المؤشرات . وخلال نفس الفترة قامت العديد من مشروعات مؤشرات المجتمع فى شمال أمريكا وعلي مستوى العالم بتعديل نموذج JCCI بعدة طرق للحصول على مشاريع مؤشرات تناسب كل منطقة(7,12).

شكل ٣
ملفات المناطق وموضوعات جودة الحياة

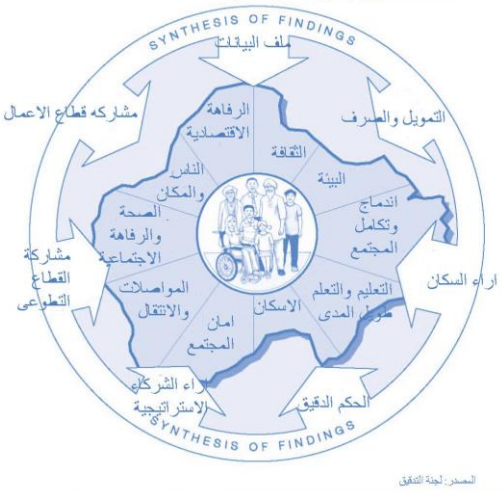


المصدر: لجنة التدقيق

source :Audit-commission

**4-2 - مؤشرات الإستدامة: Sustainability indicators**

عام 1993 كان لمدينة سياتل الريادة فى مجال مؤشرات الإستدامة من خلال منظور بيئى لرؤية المجتمع كوحدة وظيفية مصغرة داخل النظام البيئى لكوكب الأرض. توسع بعد ذلك المفهوم البيئى ليدرك أن رفاهية الإنسان تتأثر بالعوامل الإجتماعية والإقتصادية الى جانب البيئية، فبدأت فى السعى الى قياس مؤشرات لهذه الجوانب الثلاثة مع التركيز على الجانب البيئى.

إن رؤية الإستدامة من خلال منظور بيئى كان السبب فى إدراك أهمية فهم وتحليل العلاقات والصلات بين مظاهر الحياة البشرية وكذلك تعريف الصلات بين العوامل البيئية والإجتماعية والإقتصادية، وارتباطهم عبر الزمان والمكان. فقد يبدو نسق ما ايجابيا على المدى القريب لكن مع استمراره قد يؤدى الى نتائج سلبية (مثل معدل النمو الحضرى). وبالمثل فان النسق الذى قد يكون جيد فى منطقة ما قد يكون ذو تأثير سئ على مناطق أخرى مجاورة(مثال تلوث المياه فى مجرى مائى).

وكما حدث مع اتجاه جودة الحياة، قامت العديد من المجتمعات الأخرى بأخذ نموذج اتجاه الإستدامة الذى بدأ فى سياتل وقاموا بتكييفه بالطرق التى تلائمهم . وقد كان ذا أثر كبير فى تطوير المؤشرات على المستويين القومى والعالمى وخاصة تحت رعاية الأمم المتحدة. يعد مؤتمر "قمة الأرض" المنعقد فى ريودى جانيرو عام 1992 ونتائجه الفعالة المعلنة فى الأجندة 21 الخاصة بالتنمية المحلية المستدامة، يعد حدثاً هاماً فى مجال التنمية واستخدام المؤشرات الأكثر استدامة. وأيضاً مؤتمر آخر عقد فى استانبول 1996 هو مؤتمر هابيتات2 والذى قام بالتركيز على المجتمعات المدنية الأكثر استدامة وإدراك أهمية المشروعات الخاصة بمؤشرات المجتمع والتى تقود التنمية والتقدم(12).

**2-5- مؤشرات المجتمع الصحيح: Healthy-community indicators**

يستخدم عادة لفظ "صحة" للدلالة على جودة الحالة الجسمانية و النفسية و العقلية للأفراد و لكن استنبط العاملون بالصحة العامة فى الولايات المتحدة وعلى مستوى العالم مفهوموا أكثر شمولاً لتعبير "صحة المجتمع". وقد شكل هذا المفهوم للصحة العامة تربة خصبة لنمو اتجاه ثالث من اتجاهات مؤشرات المجتمع و كما حدث فى الاتجاهات السابقة توسع هدف ومفهوم "الصحة" ليشمل الرخاء الاقتصادى، الرفاهية الاجتماعية، الجودة البيئية، الأمن العام بالإضافة إلى العناصر الاخرى التى تشكل الصحة الشاملة بالمجتمع وكما حدث فى اتجاه مؤشرات التنمية المستدامة فإن مجموعة مؤشرات المجتمع الصحيح تتجه فى بعض الحالات الى التركيز على المؤشرات المتعلقة بالمعنى الأصلى للمفهوم وهو فى هذه الحالة "الصحة".

خلال التسعينيات من القرن الماضى ظهرت العديد من مشاريع صحة المجتمع وحظى العديد منها بدعم فى الولايات المتحدة مؤسسى من المجتمع المدنى القومى، المنتدى الصحى و عالمياً من منظمة صحة العالم . وفى الولايات المتحدة أنتجت هذه الحركة ائتلاف المدن و المجتمعات الصحيحة (CHCC) الذى يربط بصفة خاصة بين المشاريع المهتمة بصحة المجتمع على المستوى القومى(6,14).

**2-6- مؤشرات متابعة الأعمال: Benchmarking indicators**

نشأت مشاريع متابعة الأعمال خلال فترة التسعينات من القرن الماضى باعتبارها اتجاه آخر من اتجاهات المؤشرات و أخذت ولاية اوريجون السبق باستخدام هذا الإتجاه فى مشروع اوريجون لمتابعة الأعمال فى 1991 وقد سعت هذه المبادرة الطموحة الى أخذ بعض المفاهيم الشاملة المعتمدة على النتائج من اتجاهات المؤشرات المجتمعية الأخرى و تطبيقها على الولاية و ذلك تحت مظلة حكومة الولاية نفسها. ونظراً لنشأتها من خلال عملية تخطيط استراتيجى كبيرة، فإن هدفها كان فقط التأثير بشكل غير مباشر على تغييرات فى السياسة العامة(16).

أنتجت المجهودات الأولية بمشروع اوريجون 250 مؤشر، تم تقليصها فيما بعد إلى أقل من 100 مؤشر. ومع التغييرات السياسية واجه المشروع صعود وهبوط. وعلى مدى الطريق، نجح هذا المشروع فى إنتاج مشاريع متابعة أعمال موازية فى مناطق سلطة مختلفة على مستوى الولاية وقد نافست ولاية منسوتا نموذج اوريجون بمشروعها مؤشرات منسوتا عام 1992 والذى تم تحديثه 1998 . بخلاف ذلك على مستوى الولايات، لم يستخدم متابعة الأعمال فى الولايات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك فمنذ فترة فى القرن العشرين وجد شكل آخر من أشكال قياس المؤشرات على المستوى الولاية والحكومة المحلية. وهو مؤشرات أداء الحكومة وقد ركز حتى الآن على قياس الكفاءة و الإنتاجية فى تقديم و إدارة الخدمات فى بعض القطاعات المحددة. وقد بدأت بعض الحكومات فى قياس مؤشرات أكثر شمولاً لنتائج السياسات و الخدمات العامة و ذلك بداية من الثمانينيات و التسعينات من القرن الماضى متأثرة فى ذلك بحركات قياس "نتائج المستهلك"" و "الادارة من أجل نتائج محددة" و لكنها مازالت – هذه المؤشرات- أضيق تعريفا من النتائج الكلية للمجتمع أو الولاية لأنها تركز على نتائج نشاطات حكومية محددة. ومع ذلك فإنها فعلياً تضيق الفجوة بين مؤشرات الأداء التقليدية و بين مؤشرات متابعة الأعمال. ويقوم المجلس الحكومى لمقاييس القيمة (GASB) حالياً ببعض العمل المتسق مع هذه الإتجاهات بحيث يوسع تفكير الحكومات حول قياس الأداء(6).

وطبقاً لإختيارات كل مشروع مؤشرات بالنسبة لتكوين المفهوم، الرعاة، الهدف يؤثر ذلك فى اتجاهات ذلك المشروع على المستوى المجتمعى.

فيما يلى بعض المبادئ العامة التى توضح اختلاف الاتجاهات السابقة:

مشاريع جودة الحياة اتجهت الى:

- اختيار مجموعة من المؤشرات المعرفة بشمولية و اتزان.

- ان يتم رعايتها بواسطة الغرف التجارية , منظمات مجتمعية, والكيانات الحكومية الاخرى.
- تركيز التاييد على التحسينات التى اعتبرها المجتمع هامة وحدث نوع من الاجماع حولها.

مشاريع الاستدامة اتجهت الى:

- اختيار مجموعة مؤشرات تركز بشكل اكبر على المقاييس البيئية.
- ان يتم رعايتها من قبل منظمات مجتمعية او كيانات غير حكومية اخرى.
- تؤيد تحسينات المجتمع التى تتسق مع مبادئ الاستدامة كوسيلة لتغيير ادراك وتكوين اجماع حول مدى اهمية وضرورة هذه التحسينات.

مشاريع المجتمع الصحيح اتجهت الى:

- اختيار مجموعة مؤشرات تركز يشكل اكبر على القضايا المتعلقة بالصحة.
- ان يتم رعايتها من قبل مؤسسات الرعاية الصحية ، مكاتب الصحة العامة ، المنظمات المجتمعية غير الربحية او اتحاد مكون منهم معا.
- تركيز التاييد على التحسينات التى اتفق المجتمع على اهميتها و حصل اجماع عليها.

مشاريع متابعة الاعمال(ومجهودات قياس الاداء الحكومى) اتجهت الى:

- اختيار مجموعة مؤشرات تقيس النتائج الممتدة مقارنة بالخدمات العامة.
- ان يتم رعايتها بواسطة كيان حكومى على المستوى المحلى او على مستوى الولاية.
- تركيز التاييد تجاه بناء قرارات السياسة العامة (و ربما الميزانية) والتى تحدد او على الاقل تؤثر فى نتائج الخدمات العامة.

بالطبع نجد أن الاتجاهات الاربعة لا تقتصر عن المشاركة عند التنفيذ فمثلا نجد بعض مشاريع الاستدامة المعروفة كانت تحت رعاية كيانات حكومية خاصة فى دول مثل كندا، نيوزيلندا، و بعض الدول الاوروبية وفى الولايات المتحدة قامت ولاية مين منذ 1993 بنشر النتاج السنوى والتى تعرف بالاتى "مقاييس ومتابعة الاداء لتحقيق نمو اقتصادى مستدام طويل المدى بولاية مين" . وعلى المستوى المحلى بسانتا مونيكا تتبعت الحكومة المحلية بكاليفورنيا مؤشرات الاستدامة واستخدمتهم لتوجيه قرارات السياسة والميزانية. وفى منطقة سياتل تدخلت الحكومة بشكل مباشر فى كل من مشاريع الاستدامة و المجتمع الصحيح بينما ظلت "سياتل المستدامة" الاصلية عبارة عن مجهودات خاصة غير ربحية.

### 2-7- عملية تحسين المجتمع: Community improvement process

إن الخيط المشترك بين كل هذه الاتجاهات هو الرغبة فى تحسين حياة البشر الان وفى المستقبل. على مستوى المجتمع و ربما على مستوى اشمل يمكن شرح عملية النشاط الجماعى الذى يؤدى إلى التحسين، يمكن شرحها عن طريق هذا النموذج المبسط :

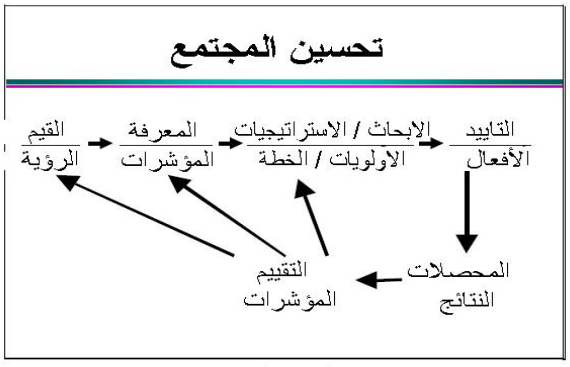


شكل ١، نموذج عملية تحسين المجتمع

#### 2-7-1- الرؤية : Vision

تنشأ القوة الدافعة لتحسين المجتمع من كيفية تقييم المجتمع لنفسه و رؤيته لمستقبله. تمتلك جميع المجتمعات نوعا من الرؤية وعلى الأقل بعض القيم المشتركة حتى وان لم تكن مذكورة بوضوح.تسعى بعض المجتمعات الى تعريف التعبير عن رؤاها عن طريق عمليات جماعية مركبة ووثائق مؤثرة.

#### 2-7-2- المؤشرات :Indicators

حتى تظهر مجهودات التحسين يجب تواجد بعض المعلومات عن الوضع الحالي توضح المؤشرات بيانيا (عن طريق الأشكال والحقائق) الوضع لبعض الجوانب المحددة للحياة فى المجتمع. وبمتابعتها مع الزمن يمكن تحديد صورة لحركة

المجتمع و اتجاهاته خلال الفترة السابقة مما يتيح فهما جيدا للوضع. كما يمكن مقارنتها مع رؤية المجتمع و من خلال نتائج المقارنة بين الوضع الحالى مع الرؤية المتوقعة يمكن وضع اساس لتحديد اهداف و غايات التحسين.
ولكن المؤشرات وحدها غير كافية لتحريض التحرك الى التحسين خاصة انهم عادة ما يظهرون القليل عن الاسباب الكامنة خلف اتجاهات المجتمع المشار اليها المقاسة بواسطتها و كذلك لا تقدم عادة توجيه واضح عن كيفية انجاز التحسين و فى هذه المرحلة نجد ان أهم الادوار التى يمكن ان تقوم بها المؤشرات هى :

1 - رفع الوعى بين المواطنين و متخذى القرار لاعادة تشكيل اولويات القضايا التى تحتاج الي اهتمام المجتمع.
2 - كذلك تشكيل اجندة الاهتمامات العامة بالافعال وتوزيع الموارد.

**2-7-3- التخطيط : Planning**

حالما تصل قضية ما الى اجندة الاولويات المجتمعية، يجب متابعة التحرك بواسطة التخطيط. وهذا التخطيط يشمل ابحاث عن الاسباب و الحلول و تطوير الاستراتيجيات و الاولويات.

**2-7-4- التأييد والتحرك : Advocacy and action**

تتحول نتائج التخطيط مع بعض المؤشرات الاساسية الى اساس لمجهودات التاييد وهى تتضمن حملات عامة بواسطة منظمات المواطنين والمجموعات المهتمة, بالاضافة الى التاييد الرسمى من صناع القرار بالحكومة ويتبع النجاح فى التاييد بعض التحرك عن طريق مبادرة جديدة، أوبرنامج أومنظمة، أومن خلال تطبيق قانون أوأمر محلى جديد.

**2-7-5- النتائج : Outcomes**

يكون ناتج التحرك كلا من النتائج الفورية و النتائج الابعد طويلة الامد و يعتبر توثيق و فهم النتائج ذو اهمية عظمى من وجهة نظر المجتمع و المؤشرات التى وجهت التخطيط له.فهى تشكل اساس لقياس النجاح او على اقل تقدير قياس اتقدم للانجاز.

**2-7-6- التقييم : Assessment**

بكونها التفصيل لرؤية واساس اهداف المجتمع, تلعب المؤشرات دورا هاما اخر وهو تقديم اساس لتقييم النتائج. اذا كان التخطيط , التاييد , والتحرك متسقا مع الرؤية والمؤشرات, عندها ستكشف النتائج اما عن التقدم/ الانجاز او عن عجز فيه و كلاهما يعد درسا هاما للمجتمع فالنجاح يستحق الاحتفاء,اما الاخفاق فيحتاج الى التعديل / التحسين اكثر.

**2-7-7- التغذية الراجعة : Feedback**

عملية تحسين المجتمع الواقعية تتعلق بالنمو و التكرارية فإن القيمة الاساسية للتقييم هى عمل جولة جديدة من مجهودات التحسين عادة ما تصب التغذية الراجعة للتقييم ثانية فى خانة التخطيط للبحث عن فهم افضل للاسباب وتطوير حلول اكثر فاعلية فى بعض الحالات , تقود النتائج غير المتوقعة الى اعادة التفكير فى مؤشراته او حتى فى رؤيته.

**2-7-8- قضايا مرتبطة بالعملية: Relating issues to process**

يعتمد الارتباط بين مشروع مؤشرات محدد وبين النموذج العام لتحسين المجتمع, على نظام رعايته/دعمه , و هدفه وبالتأكيد على الحركة الثقافية المدنية و السياسية الخاصة بهذا المجتمع.

**2-7-9- نظام الرعاية / الدعم:Sponsorship**

يتمتع المشروع ذو نظام الرعاية المجتمعي بميزة اعتباره ممثلا "صوت الناس". إذا كانت المنظمة الراعية تقوم بعملية مفتوحة ومتسعة للمشاركة , فإن المؤشرات الناتجة تكتسب مصداقية عن طريق تملك المجتمع . هذا التملك قد يكون هاما جدا فى الانتقال بنجاح من المؤشرات الى التخطيط الى التأييد و التحرك / الفعل.
على الجانب الاخر, فإن مشروع ذو رعاية من السلطة المحلية , يتمتع بميزة وجوده تلقائيا فى عملية اتخاذ القرار الرسمية العاملة بهذا المجتمع مما يؤدى الى تيسير التخطيط و اختصار عملية التأييد و التوجيه مباشرة الى توزيع الموارد و الى التحرك / الفعل. ويوضح مثالى مدينتى جاكسونفيل وسانتا مونيكا نقاط القوة والضعف بكل اتجاه للرعاية.
مشروع مؤشرات جودة الحياة ذو الاساس المجتمعي بجاكسونفيل اكتسب مصداقية بواسطة مشاركة المجتمع بسبب استخدام العملية المعتمدة على المواطنين التى تم تفعيلها و تيسيرها بعناية( مع تدعيمها بابحاث فريق متخصص عالى المستوى). مع ذلك فان مؤشرات جاكسونفيل ليس لها قناة مباشرة داخل عملية اتخاذ القرار العامة بواسطة مدينة جاكسونفيل او اى تواجد حكومى بهذا الاقليم. هذا ادى الى احباط بعض المواطنين الذين يودون رؤية عملية منشاة / مدعمة رسميا تستجيب مباشرة للمؤشرات التى تحتاج الى انتباه المجتمع و اتخاذ القرار لتحسينها و بدلا من ذلك تنتشر وتتواجد معلومات المؤشرات فى المجتمع منتظرة التجاوب من اى مؤسسة او مجموعة مهتمة بموضوع المؤشرات الشائع. يسعى حاليا المواطنون العاملين بمشروع مؤشرات جاكسونفيل الى اكتشاف طرق لبناء جسر من المؤشرات الى التخطيط و التاييد و الفعل.

على العكس تم تطوير مؤشرات الاستدامة بسانتا مونيكا داخل حكومة المدينة و تبناها رسميا مجلس المدينة وكان لهم وضع مسبق للتاثير فى عملية اتخاذ القرار. وبالرغم من ان المؤشرات كان لها فى الحقيقة تاثيرا مباشرا على السياسة العامة ( على سبيل المثال زيادة عدد دورات الحافلات و توسيع استخدام وقود السيارات لتقيل التلوث) فان مسئولى سانتا مونيكا وجدوا ان العديد من المواطنين – دون شك – غير عالم وغير مرتبط بهذه المؤشرات. قام بعض مسئولى المدينة

المنتخبين بتفسير ضعف الاحساس بملكية / مشاركة المجتمع بانه نقص فى الدعم السياسى. وقد أثار هذا الامر الاسئلة حول مستقبل هذا المشروع و الذى يحاول مسئولو المدينة توجيهه بالبحث عن طرق لبناء مشاركة المواطنين.

بذلك يجد ان مواطنى جاكسونفيل يسعون الى ايجاد طريق لربط المؤشرات بعملية اتخاذ القرار، ومسئولى مدينة سانتا مونيكا يسعون الى المواطنين لإيجاد مشاركة مجتمعية مما يشير الى ان نظام الرعاية الامثل قد يتمثل فى ايجاد تعاون او شراكة عامة و خاصة معا هذه الشراكة ستجمع بمثالية بين نقاط القوة فى مشاركة المواطنين المستقلين و المجموعات المهتمة بالمجتمع, مع نقاط القوة فى التخطيط المنظم واتخاذ القرار وقياس الاداء بواسطة الحكومة.

يتم التفكير فى بعض المفاهيم بالبيئة الامريكية بشان كيفية تطوير "مخططات استراتيجية" اكثر كفاءة فيما بين مشاركة المواطنين و التخطيط الحكومى و العمليات و قياس وتسجيل الاداء. هذا التفكير يميز اهمية المؤشرات باعتبارها ادوات تخطيط و تقييم لقياس محصلات المخططات الاستراتيجية المنفذة فى مجتمع ما كذلك يوضح إمكانية التكامل المثمر بين الإتجاهات الأربعة للمؤشرات (متابعة الأعمال، جودة الحياة، الإستدامة، والمجتمع الصحيح)(7).

**3- <u>النتائج والدروس</u> :**

**3-1- استراتيجيات التنمية العمرانية والمؤشرات :**

ان فكرة وجود استراتيجية حضرية عامة قابلة للتطبيق في جميع المدن غير واردة اطلاقا. فالاختلاف والتباين بين المدن هو حقيقة واقعة ، وهذا الاختلاف يحتم وجود فرق في تصميم الاستراتيجيات الحضرية لكي تعمل بكفاءة وفاعلية. وينبع هذا الاختلاف من كون استراتيجية اي مدينة انما هي وسيلة من وسائل تحقيق الاهداف الاقليمية االتي تصاغ من منطلق خاص بالهوية السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية لكل مدينة حسب ظروفها . وبالتالي فان هذه الاهداف تختلف من مكان الي اخر كما يختلف ترتيب اهميتها تبعا لخطورة المشكلات التي تواجه كل مدينة علي حدة. وسوف يظهر هذا الاختلاف في مؤشرات قياس التنمية التي يجب ان يشلرك في اعدادها المجتمع المدني ومنظماته باعتبارهم شركاء في التنمية ولهم دور ايجابي لانها تعتبر أداة تخطيط مبنية على رؤية المجتمع و كذلك بإعتبارها أداة تقييم لقياس التقدم فى الخطوات المخذة للتحسين. وتتعاظم فائدتها عندما يتم ربطها بالسياسة العامة وإتخاذ قرارات الميزانية و عندما يشعر المجتمع بإمتلاكه للمؤشرات عن طريق مشاركة المواطنين فيها.

**3- -2- موجهات التنمية :**

في ضوء الاعتبارات السابقة يمكننا تاكيد مجموعة من الموجها ت الاساسية لادارة عملية التنمية واهمها :

- ليست هناك تنمية اقتصادية حقيقية بغير تنمية اجتماعية ، ولعل تعبير التنمية البشرية هو الذي يغطي كافة الابعاد الاساسية للتنمية . والتنمية البشرية كما يستخدم المفهوم الان في تركيزه علي توسيع فرص الحياة امام البشر،ويركزعلي المشاركة السياسية ،التعددية، حرية التفكير وحرية التعبير،احترام حقوق الانسان ، الحفاظ علي البيئة والارتقاء بنوعية الحياة.
- ضرورة مراعاة التوازن في عملية التنمية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وبين القطاعات المتعددة وبين الاقاليم الجغرافية لضمان تنمية بشرية مستدامة ومتوازنة.
- ونحن نعيش في عصر العولمة لابد من التركيز علي الارتقاء بمعدلات تنافسية للمجتمع ويقتضي هذا ثورة في مجال التعليم والارتقاء بمستواه والتخطيط لوصوله الي المعدلات العالمية . ولابد من القضاء علي الامية، ونحن نعد انفسنا للالتحاق بمجتمع المعلومات العالمي ، وانشاء البنية التحتية للاتصالات ،تمهيدا لجعل عملية تناول المعلومات في امكان المواطنين .
- لابد من الارتقاء بقطاع الاعلام المقروء والمسموع لانه ثبت علميا الاهمية الحاسمة للرسائل الاعلامية المتعددة في الارتفاع بالوعي الاجتماعي العام للمواطنين ، ولقد اصبح الاعلام الحديث يقوم اساسا علي التفاعل الايجابي بين المرسلين والمستقبلين ولعل خير مثال علي هذا شبكة الانترنت بتقاليدها التي تنص علي ضرورة ابداء الراي بشان المواد المعروضة حتي لايصبح مستخدم الشبكة مجرد مستقبل.
- ضرورة اقامة مراصد اجتماعية تقوم بمهمة الرصد الدقيق للمتغيرات الاجتماعية وتؤدي وظيفة الانذار المبكر للظراهر السلبية التي يمكن ان تحدث في غمار عملية التنمية البشرية.
- و يبقى أخيراً – أو قد لا يكون ذلك أولاً – تأكيد ضرورة توسيع دائرة المشاركة فى اتخاذ القرارالتنموى ، و ذلك من خلال عملية متعددة الأبعاد قاعدتها و أساسها تمكين المواطنين أفراداً و جماعات و زيادة قدراتهم على المشاركة فى صنع القرار السياسى و التنموى ، فالدولة اليوم ، و فى أى مجتمع كان و ليس المجتمع العربى فقط ، و كما يقول دانيال بل :" باتت أكبر من أن تعالج المشكلات الصغيرة ، و أصغر من أن تعالج المشكلات الكبيرة " و هو من ينقلنا إلى البعد أو المستوى الثانى للمشاركة ، و الذى يستلزم تعاون و مشاركة خمسة أطراف أساسية هى مؤسسة الدولة ،ومؤسسات المجتمع المدني او الاهلي، و مؤسسات قطاع المشاريع الاقتصادية و الأسواق و عالم الأعمال ، فإذا كانت مؤسسات المجتمع المدنى هى الركن الثاني الذى يقوم عليه

المجتمع بين مؤسسات الدولة و نظمها من جهة أخرى ، فلا يمكن إذن الحديث عن تنمية حقيقية بدون اجتماع و شراكة هذه الأركان الثلاث .اما الطرف الرابع فهو المنظمات الاقليمية والدولية حيث اصبح لامجال للحديث عن الاستقلالية التامة الكاملة فالاستقلالية بهذا المعني تمت الي عصر مضي فلا يمكن الان الفصل الحاسم بين الداخل والخارج وخير مثال علي ذلك السوق الاوربية المشتركة . اما الطرف الخامس هو المؤسسة العلمية ممثلة في مراكز البحوث والدراسات ، ونجاح التنمية يرتبط بتحقيق افضل مستوي للمشاركة بين هذه المؤسسات.

واذا كانت مسئولية التنمية قد اصبحت في عالم اليوم شركة بين الدولة والمجتمع المدني فان هناك مجالا للتساؤل عن الاليات الضرورية الكفيلة بجعل جهود التنمية فعالة ومثمرة.

**3-3- آليات التنمية العمرانية** :

- الاعتماد علي البحث العلمي في اتخاذ قرارات التنمية وتعني البحث العلمي في جميع الفروع ذات الصلة بالعملية التنموية.
- استخدام التشريع بصورة فعالة ، والتركيز علي صياغة القاعدة القانونية بصورة علمية وتطبيقها بشكل منهجي وفعال ، ودراسة اثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجالات التنمية المختلفة.
- ضرورة التنسيق بين المؤسسات المتعددة الرسمية والاهلية التي تقوم بالتنمية في المجتمع حتي لايحدث تضارب في الاختصاصات او ازدواجية تؤدي في الواقع الي تبديد المال العام.
- وضع تخطيط دقيق وشامل لتمويل مشروعات التنمية والتنسيق بين الموارد التي تخصصها الدولة واموال المعونة والقروض والمنح الخارجية وحسن توزيعها والرقابة علي الانفاق والمتابعة الدقيقة للمشروعات.

**<u>المراجع</u>** :


1- حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع[1] A.94.XIV-Vol.1, Part

[2] - شفق الوكيل ( 2006) ، *التخطيط العمراني* : مباديء- اسس – تطبيقات ، القاهرة

3- صلاح فضل ، محسن يوسف (2006) ، *التجارب الناجحة للاصلاح العربي* ، المؤتمر الثاني للاصلاح العربي ،مكتبة الاسكندرية .

4- عاطف حمزة حسن (1993 ) ، *تخطيط المدن اسلوب ومراحل* ، جامعة قطر

5- محمد عدنان وديع (1995)، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

6 - وثيقة الأمم المتحدة E/2000/23، اعتمد بدون تصويت، الجلسة 46، المنعقدة في 13 نيسان/أبريل 2000.

7- Audit Commission, (2005), Local quality of life indicators – supporting local communities to become sustainable, Audit Commission,.

8-David Swain, DPA, (2002), Measuring Progress: Community Indicator and the Quality of Life, Jacksonville Community Council Inc, Florida.

9- United States Government Accountability Office, (2004), INFORMING OUR NATION Improving How to understand and assess the USA's Position and Progress, Washington, D.C.

10-www.audit-commission.gov.uk.

11-www.gao.gov.

12-www.sustainable-development.gov.uk/performance/indicators-home.htm.

13-www.scn.org/sustainable.

14-www.rprogress.org

15-www.unhabitat.org

16- www.who.int/hpr/archive/cities/index.html